

دور التحالفات الممتدة من الشمال إلى الجنوب في سياسات المناخ الدولية بعد باريس

توماس هيرش

أيار/مايو 2016

■ «تحالف الطموح العالي» المتكون من أكثر من تسعين دولة والذي وُضعت خطته بمشاركة ألمانيا في عام 2015 وظهر للعلن قبيل ختام مؤتمر المناخ في باريس، ساهم إلى حد كبير في نجاح إتمام اتفاق باريس، وبجانب الإدارة الذكية للمفاوضات والأداء الإعلامي البارز، يدين التحالف بنجاحه على وجه الخصوص إلى قوامه الجامع لكثّل من الدول الصناعية والصاعدة والنامية، بحيث لم تستطع أية دولة في نهاية المطاف أن تنأى بنفسها عن طموح سياسة المناخ المشتركة لهذا التحالف دون أن تخاطر بأن تُعزل باعتبارها مُعطلة للمساعي المشتركة.

■ بهذا يجري التأكيد ثانية بعد حلف دوربان عام 2011 على أن تشكيل أحلاف غير رسمية جامعة للكثّل يُعتبر أداة ناجحة لتحقيق أهداف سياسات المناخ في الحالات التي تصل فيها المفاوضات بين الفرق التفاوضية الرسمية إلى طريق مسدود، فبالإضافة إلى حلف دوربان وتحالف الطموح العالي High Ambition Coalition استطاع أيضًا حلفان آخران، هما مجموعة البلدان النامية المتفقة في الرأي LMDC ومنتدى مخاطر المناخ CVF تحقيق نجاحات منذ عام 2009.

■ وبينما كان تركيز سياسة المناخ حتى بدء مؤتمر باريس ينصب في المقام الأول على عملية التفاوض، تغير الاهتمام في مرحلة ما بعد باريس وتحوّل إلى جهود تنفيذ الاتفاق، وارتبط بهذا تحديات جديدة تتجاوز سياسة المناخ وتؤثر بشكل أقوى من الفترة السابقة على مجالات سياسية أخرى تتطلب مواجهتها إلى جانب الساسة مزيدًا من الجهات الفاعلة من قطاع الاقتصاد وعالم المال والبلديات والمجتمع المدني، لذا نجد عدة مؤشرات إلى تنامي تمايز التحالفات أيضًا.

■ إلى جانب منتدى مخاطر المناخ CVF وحوار قرطاجنة وتحالف الطموح العالي الذي لا يزال مستقبله مفتوحًا، تستطيع تحالفات الأطراف المتعددة المعنية متنوعة المشارب أن تساهم في دفع عملية التحوّل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية إلى الأمام، ولا بد لها باعتبارها ريادة التحوّل أن تكون مبتكرة وأن يكون ظهورها مقنعًا لكي تحشد الدعم الاجتماعي والسياسي اللازمين.



تمهيد

التحالفات في سياسات المناخ الدولية

التحالفات هي بشكل أو بآخر ائتلافات مصلحية مؤقتة تتشكل للتوصل على نحو مشترك إلى تغيير أو للدفاع عن وضع قائم.

غالبية التحالفات التي تشكلت حتى الآن في مسار اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي UNFCCC لم تتعد حاليًا حوالي 51 مجموعة تفاوضية¹، وتعمل الخصائص الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية أو الأيديولوجية في المجموعات التفاوضية الرسمية على صياغة هوية في معظم الأحيان، وتحزم المجموعات مصالحها وتعبّر عنها في المفاوضات. أكبر مجموعة رسمية على الإطلاق هي مجموعة السبع وسبعين والصين والتي تضم 133 عضوًا، تليها المجموعة الأفريقية (54 عضوًا)، ثم مجموعة البلدان الأقل نماءً LDC (48 عضوًا) وتحالف الدول الجزرية الصغيرة AOSIS (43 عضوًا)، وهناك أيضًا عدد من المجموعات الأخرى منها مجموعة دول BASIC (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين)، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا ALBA (الحكومات اليسارية سياسيًا في أمريكا اللاتينية)، و AILAC (دول أمريكا اللاتينية ذات سياسة مناخ تقدمية)، والمجموعة العربية ومجموعة دول أوبك، إلى آخره؛ وفي هذه المجموعات التي تنظم كلها بلدانًا نامية هناك حالات من تعدد العضوية.

أما الدول الصناعية فتتنقسم بدورها إلى مجموعتين، هما مجموعة الاتحاد الأوروبي (28 عضوًا) ومجموعة المظلة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا، كندا وغيرها). وتتصف معظم مجموعات التفاوض الرسمية بأنها غير متجانسة إلى حد كبير لا يمكنها من إيجاد مواقف مشتركة على جميع الأصعدة. وعلاوة على ذلك، تكاد لا توجد مجموعة من المجموعات المذكورة يمكنها لفترة طويلة وبدون حلفاء أن تحقق مواقف تفاوضية هامة، لذلك يمكن للتحالفات أن تثمّن عمل مجموعات التفاوض وأن ترفع القدرة على فرض وتحقيق المصالح.

كانت هناك ثلاثة تحالفات فعّالة على وجه الخصوص منذ عام 2009 (مؤتمر كوبنهاغن للمناخ) وقبل مؤتمر المناخ في باريس، في حين أن الحدود بين التحالفات ومجموعات البلدان الرسمية انسيابية جزئيًا وليس هناك تعريف موحد لهذه الحدود².

تأسس منتدى مخاطر المناخ CVF في عام 2009 باعتباره منبرًا ومنصة للدول الضعيفة التي تعاني بشكل خاص من تغرّ المناخ، ويعمل منتدى مخاطر المناخ CVF ضمن بنية رسمية (أمانة، رئاسة دورية) ويستخدم بلاغات ومؤتمرات مشتركة، ويتركز نشاطه على الحد من زيادة درجة

التوافق الذي أُنجَزَ في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015 في اتفاقية باريس يُعتبر نقطة هامة في سياسة المناخ الدولية، حيث يضع الاتفاق إطار عمل لفترة طويلة يهدف إلى الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين أو إلى درجة مئوية ونصف إذا أمكن ذلك، ولتحقيق هذا الهدف على المدى الطويل تتعهد الدول بالوصول إلى الذروة العليا لانبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري بأقصى سرعة ممكنة وخفض الانبعاثات بعد ذلك حتى ندخل إلى النصف الثاني من القرن الحالي في حالة حياد للغازات الدفيئة في غلاف الأرض الجوي، كما أن الهدف الكمي للتوصل لثبات المناخ، وكذلك مطلب توجيه التدفقات المالية العالمية نحو تنمية اقتصادية منخفضة الكربون وداعمة لثبات المناخ، يوضحان الطابع التحويلي للاتفاق الذي يتجاوز المعنى الضيق لحماية المناخ.

وقد أصبح هذا ممكنًا من خلال الأداء الفذ للدبلوماسية الدولية، فالتوليفة الدقيقة المشكّلة من التعهّدات الوطنية والإجراءات وقواعد الشفافية المنصوصة في القانون الدولي بالارتباط مع تميز متوازن للالتزامات البلدان الصناعية والنامية وبوجود معاهدة تضامن شاملة لصالح الدول الأشد فقرًا والأكثر ضعفًا، كل ذلك أدى إلى انضمام كل الدول في نهاية المطاف.

احتلت أهمية تحالفات بلدان مختلفة جدًا من أجل التوصل إلى اتفاق باريس مساحةً واسعة في التغطية الإعلامية، حيث نوقش في هذا السياق تحالف الطموح العالي على وجه الخصوص. ورقة النقاش هذه تحلل دور التحالفات في سياسة المناخ، وتولي اهتمامًا خاصًا لقوة التحالفات في رسم مسار تفصيل اتفاق باريس وتنفيذه الوشيك على الصعيدين الوطني والدولي.

1 مجموعات التفاوض: مجموعة 77 والصين، المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية والحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية AILAC والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا ALBA وتحالف الدول الجزرية الصغيرة AOSIS والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين BASIC ومجموعة أرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وآسيا الوسطى والقفقاز ومولدافيا CACAM ومجموعة البلدان النامية الجبلية غير الساحلية ومجموعة البلدان الأقل نماءً LDC ومنظمة الأوليك ومنظمة تكامل دول أمريكا الوسطى SICA والاتحاد الأوروبي ومجموعة السلامة البيئية ومجموعة المظلة.

2 للحقيقة لم يكن لدى منتدى مخاطر المناخ CVF وتحالف الطموح العالي وحلف دوربان تكليف كمجموعة تفاوض، بينما كان لدى مجموعة البلدان النامية المتفقة في الرأي LMDC هذا التكليف. رغم ذلك تعتبر هذه المجموعة هنا بوصفها تحالفًا لأن هناك تآرجحًا في عضويتها ولأن قراراتها تتخذ بشكل أقل رسمية.



شارك جزئيًا بالتأثير⁴؛ ويلقي التحالف المؤازرة غالبًا في جنوب (شرق) آسيا ودول الأوبك وكذلك من الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية. وتلقى مجموعة البلدان النامية المتفتحة في الرأي LMDC دعمًا قويًا من قِبل مركز الأبحاث مركز الجنوب South Center وشبكة العالم الثالث، ويمتدح هذا المركزان في الكثير من البلدان النامية وبشكل يتجاوز نطاق مجموعة البلدان النامية المتفتحة في الرأي بتأثير استراتيجي عالٍ، لأنهما ينفردان تقريبًا بصناعة الرأي في كثير من الأماكن.

تحالف الطموح العالي في باريس

يوم 2015/12/9 أي قبل ثلاثة أيام على إبرام اتفاقية المناخ في باريس خرج كل من وزير الخارجية السابق لجمهورية جزر مارشال، توني دي بروم، ووزيرة البيئة الألمانية، باربرا هندريكس، ومفوض الاتحاد الأوروبي للمناخ والطاقة، ميغيل أرياس كانيت، وكبير مفوضي مجموعة البلدان الأقل نماءً، غيزا غاسبار مارتينز (أنغولا)، والمكلف السابق بشؤون المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية، تود ستيرن، وبابلو فييرا سامبر (كولومبيا)، و با عثمان جارجو (غامبيا)، ورافائيل باكينو ألمان (المكسيك)، وتينه سوندتوفت (النرويج)، وأيضًا أربعة وزراء ونواب وزراء، إلى الصحافة وأعلنوا أن تحالف الطموح العالي غير الرسمي والمؤلف من أكثر من 90 دولة من جميع القارات سوف يبذل جهوده من أجل إبرام اتفاق مناخ طموح⁵.

بهذا ظهر إلى العلن للمرة الثانية بعد دوربان تحالف واسع يجمع الكتل في مرحلة حاسمة من المفاوضات، بعد أن تمّ إعداده وفحصه وراء الكواليس طيلة عام 2015⁶. هذا التحالف بنواته الصلبة جزر مارشال وألمانيا وأعضاء ناشطين من حوار قرطاجنة⁷ جمع خلفه في الواقع تركيبة مشابهة من الدول كما كان الأمر في دوربان (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الأقل نماءً LDC والدول الجزرية الصغيرة والبلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية)، إلا أنه توسّع عبر انضمام أعضاء إضافيين مهمين وبخاصة من مجموعة المظلة (الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، كندا) ومن جهة الدول الصناعية النامية (البرازيل ودول أخرى). أما ما وفر ترابط هذا التحالف على الرغم من عدم تجانس وانخفاض الطابع الرسمي فيه وجعلَ لصورته العامة مصداقية،

الحرارة المئوية بما أقصاه 1.5، والتمويل المناخي، وتكيف المناخ والأضرار والخسائر ذات الصلة بالمناخ. أعضاء منتدى مخاطر المناخ CVF الثلاث وأربعين³ يعملون حاليًا على نحو وثيق مع منظمات غير حكومية.

بدأ حلف دوربان في عام 2011 باعتباره تحالفًا يُعنى بهذا الموضوع في المؤتمر 17 لتغير المناخ في دوربان، غايته استبدال بنية التفاوض الفاشلة في كوبنهاجن بعملية جديدة، ومن أجل التوصل إلى إبرام اتفاق مناخ طويل المدى بحلول عام 2015 كحد أقصى، وفي الوقت نفسه من أجل رفع طموحات سياسة المناخ بوضوح قبل عام 2020، وقد استهل التحالف غير الرسمي عمله من خلال جهات فاعلة رئيسية من مجموعات التفاوض الثلاث وهي مجموعة البلدان الأقل نماءً LDC وتحالف الدول الجزرية الصغيرة AOSIS والاتحاد الأوروبي، وقد لاقى دعمًا من قِبل أجزاء من المجموعة الأفريقية وكذلك من بعض بلدان أمريكا اللاتينية، فأفلق التحالف في بلوغ أهدافه رغم وجود مقاومة قوية من قِبل بلدان أخرى، حيث تمكن للمرة الأولى وبشكل مفاجئ لكثيرين من جمع طموح سياسة المناخ مع تجديدات مرتبطة بالعملية ضمن تحالف جامع للكتل مكون من بلدان نامية وصناعية، ومن خلال تنظيم أغلبية دول وبوجد قيادة مشتركة تشمل شخصيات مؤثرة من صفوف أفقر الدول وكذلك من الاتحاد الأوروبي، فقد المعارضون في دوربان حجتهم الأكثر قوة، ألا وهي الحفاظ على نظام الكتل؛ بيد أن حلف دوربان لم يظهر ثانية بهذه التركيبة، خلافا لما توقعه الكثيرون.

تم إنشاء مجموعة البلدان النامية المتفتحة في الرأي LMDC باعتبارها تحالفًا في سياسة المناخ في تشرين الأول/أكتوبر 2012 وبوصفها حركة معارضة لحلف دوربان في البداية، غايتها إعادة تكوين مجموعة السبع وسبعين والصين (كتلة تصويت في الأمم المتحدة). وكانت توجهاتها في الموضوع المحافظة على البنى، غايتها الحفاظ على الوضع الراهن عند تفسير القانوني الدولي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي UNFCCC ولا سيما لمنع استمرار تطوّر تفسير مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباعدة عند أد اتفاق باريس بعين الاعتبار. وكان الهدف المنشود: الحفاظ على تقسيم ثابت للعالم بين دول صناعية (الملحق 1 للدول الصناعية) ودول نامية (غير مدرجة في الملحق 1 للدول الصناعية) لديها حقوق وواجبات مرسّخة، أيضًا في اتفاق باريس، الأمر الذي فشل في نهاية المطاف؛ فمع أن اتفاق باريس يحافظ على التقسيم إلى دول صناعية ودول نامية، إلا أنه يميز بوضوح وبدقة أكبر.

مجموعة البلدان النامية المتفتحة في الرأي LMDC هي تكتل فضفاض ذو عضوية مرنة وقيادة متبدلة لا يمكن التعرف عليها بوضوح (في البداية الصين، ولاحقًا الهند على نحو متزايد، وأخيرًا المملكة العربية السعودية)، ولها طابع شبه رسمي (من جهة هنالك مؤتمرات مشتركة وبيانات صحفية وتوكيلات بالتفاوض، ولكن من جهة أخرى قلما تكون عمليات صنع القرار منظمة وبالتالي غالبًا غير شفافة) ونواة صلبة مؤلفة من حوالي 15 عضوًا، تُستكمل بنحو 10 إلى 15 بلدًا آخر كان قد

4 في فترة 2013/2014 التي كانت فيها مجموعة البلدان النامية المتفتحة في الرأي LMDC في أوج تأثيرها كانت الصين والهند والسعودية وماليزيا ومصر وبوليفيا وكوبا وإكوادور ومالي ونيكارغوا وباكستان والسودان وتايلاند وفنزويلا تشكل نواة المجموعة، وكانت الحلقة الأوسع تضم فيما تضم الدومينيكا والسلفادور وإيران والعراق وسريلانكا وسوريا وفيتنام وزمبابوي/ لكن انسحاب الفلبين في عام 2014 والانسحاب الجزئي للصين في عام 2015 كانا بداية تراجع أهمية المجموعة. تراجع تسارعت وتيرة مع نقد الأعضاء الآخرين لسياسة السعودية التي اتخذت طابع الهيمنة. وقد أثرت مجموعة البلدان النامية المتفتحة في الرأي لفترة أطول في منتدىات أخرى غير منتدىات الأمم المتحدة للتنمية، نذكر هنا منظمة التجارة العالمية، وعمليات ريو وأهداف الألفية للتنمية، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من تأثيرها باتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي.

5 <http://www.climatechangenews.com/2015/12/09/cop21-live-climate-talks-intensify-in-paris/>

6 نوه هنا إلى بيان «كانيته» مفوض الاتحاد الأوروبي لحماية المناخ والطاقة في المؤتمر الصحفي المذكور أعلاه.

7 تلقي مجموعة مكونة من 30 دولة من الشمال والجنوب إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ضمن حوار حوار قرطاجنة بهدف تقديم اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي UNFCCC ورفع سقف طموحها.

3 الأعضاء: أفغانستان، بانغلادش، باربادوس، بوتان، بوركينا فاسو، كامبوديا، جزر القمر، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، كينيا، كيريباتي، مدغشقر، مالاوي، مولدافيا، جزر مارشال، منغوليا، المغرب، نيبال، نيجيريا، بالاو، بابوا نيوغينيا، الفلبين، رومندا، سانت لوسيا، السنغال، جنوب السودان، سيرلانكا، السودان، تنزانيا، تيمور الشرقية، تونس، توفالو، فانواتو، فيتنام، اليمن، لمزيد من المعلومات راجع: <http://www.thecvf.org>



ساهم تحالف الطموح العالي من خلال أدائه في باريس وأيضاً قبل ذلك في المرحلة التمهيدية من خلال العمل البارز وغير المباشر لجهات فاعلة مهمة - على سبيل المثال في مؤتمر ما قبل قمة المناخ في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2015 - في خلق جوِّ مفاوضات إيجابي، وصفه كثيرون بأنه "روح باريس". كما أن تحديد الناجح لمواضيع جدول الأعمال، وبالارتباط مع التوقعات العالية للرأي العام والضغط السياسي لتحقيق النجاح، أتاح تحقيق اتفاق طموح. ومع ذلك، لم يكن تحالف الطموح العالي التحالف الوحيد الذي ينبغي أن ينسب إليه هذا النجاح، فمُنِدى مخاطر المناخ CVF ساهم أيضاً في التوصل إلى اتفاق باريس طموح يوازن بين حماية المناخ وتكيفه، وذلك باعتباره صوتاً ذا مصداقية خاصاً بضحايا التغير المناخي يطالب بالمزيد من التضامن، وبالمزيد من الدعم من الدول الغنية، وبخفض شديد للانبعاثات من قِبل كل الدول المتسببة بها؛ وبهذا ازداد الضغط على الدول المانحة لكي تضمن تمويل قضية المناخ في الاتفاق بشكل موثوق، كما ازداد أيضاً على كل الدول الكبيرة المتسببة بالانبعاثات بما في ذلك الدول الصناعية النامية للتصيص حدّ درجة الحرارة المئوية 1.5 والأضرار والخسائر المتعلقة بالمناخ في الاتفاق وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف حماية المناخ.

أيد التحالفان التقدم في سياسة المناخ واحتلت المصالح المشتركة العابرة لمجموعات الدول مكان الصدارة في حججها بوصفها مُحرك الطموح، وبهذا نجحاً مبدئياً في التغلب على التفكير التكتلي الذي شل مفاوضات المناخ على مدى عقود (بالأخص المواجهة بين الدول النامية والدول الصناعية) من خلال تحمّل المسؤولية والعمل المشترك.¹⁰

دوافع تشكيل التحالفات

كانت الفكرة الأساس لتشكيل منتدى مخاطر المناخ CVF وحلف دوربان وكذلك تحالف الطموح العالي رفع طموح سياسة المناخ وزيادة مراعاة مطالب الدول الضعيفة. أما الدافع الرئيس لتشكيل التحالف المحافظ مجموعة البلدان النامية المتفقة في الرأي LMDC فكان الخوف من فقدان النفوذ (كتلة تصويت المجموعة 77 والصين) والتغيير في سياسة المناخ. وبعد زوال الدافع الثاني جزئياً على الأقل وبخاصة في حالة الصين، تقف مجموعة البلدان النامية المتفقة في الرأي أمام مرحلة إعادة دراسة توجهاتها.

فكانت بالإضافة إلى العلاقات الشخصية الجيدة بين الجهات الفاعلة الرئيسة الوثيقة ببعضها، المطالب السياسية المتناسكة التي طرحت على اتفاق باريس، والتي تعكس المصالح المركزية لأعضاء التحالف بشكل جيد: أولاً، اعتبار حدّ درجة الحرارة المئوية بـ 1.5 مرجعاً في الاتفاق، وثانياً، وضع هدف خفض الانبعاثات استناداً إلى الهدف الطويل المدى، وذلك بشكل طموح يمكن تطبيق إجراءاته اللازمة، ثالثاً، التوازن بين حماية المناخ وتكيف المناخ، ورابعاً، آلية لزيادة الطموح وخامساً دورات للمراجعة والفحص كل خمس سنوات⁸. علاوة على ذلك كان واضحاً للتحالف دائماً أن تحقيق اتفاق طموح لا يمكن أن يتم إلا من خلال جهود مشتركة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وأن توزيع الأعباء الأحادي الجانب القائم في الاتفاقية المبدئية بشأن التغير المناخي وفي اتفاقية كيوتو على دول صناعية لديها تعهدات ملزمة وعلى دول نامية بدون تعهدات ملزمة، لا بد من مواصلة تطويره، وفي الوقت نفسه يتطلب هذا حزمة دعم شاملة (تشمل نقل التمويل والمعرفة والتقنيات) لدعم أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة.

استناداً إلى هذه المصالح المشتركة كان للتحالف تأثير حاسم على المفاوضات من خلال تعبئة بالغة الدقة فيما يخص تنسيق توقعاتها ومضمونها، وقد بلغ هدفه في ترسيخ مطالبه الرئيسة المذكور أعلاه في اتفاق باريس، وكانت قوّته تكمن على الأخص في تركيبه واسع التنوع: فقد وُحِد في صفوفه غالبية دول من جميع مناطق العالم، دل فقيرة وغنية، دول كبيرة مُسببة للانبعاثات وأخرى ضعيفة للغاية، وحدها خلف رؤيا سياسية إيجابية من أجل مستقبل مشترك. طابع التحالف الآتي وغير الرسمي لم يجعله يحل محل مجموعات التفاوض، بل كان يؤثر فيها⁹.

عبر طابع التحالف المفتوح («كل من يدعم أهدافنا يمكنه المشاركة») ورسائله الإيجابية («معاً من أجل غرض طموح») ومن خلال ظهوره الدرامي المتقن والمنفذ بأسلوب إعلامي قوي التأثير باعتباره تحالف «الفرسان البيض» الذين يلتزمون بخدمة الغرض الجيد ويريدون تلبية توقعات الرأي العام العالية، لكي يحققوا انطلاقة حماية المناخ في باريس، عبر كل ذلك تمكّن التحالف من دفع مزيد من الدول إلى دعم مطالبه، ومنها أستراليا والبرازيل وكندا. أما المشككين فلم يستطيعوا الامتناع في النهاية: فالدخول المشترك لأعضاء تحالف الطموح العالي إلى الجلسة الختامية العامة لمؤتمر المناخ في باريس وتقديم التهاني من قِبل الأمين العام للأمم المتحدة الذي تمّ إظهاره بوصفه مسيرة نصر في عملية التفاوض، في وقت لم تكن جميع الأطراف فيه بأية حال من الأحوال قد قبلت بالاتفاق بعد. صُوِّر الفرع بالنجاح التي انتشرت في جميع أنحاء العالم سلبت من الخصوم المحتملين إمكانية المواجهة والاعتراض في اللحظة الأخيرة، دون أن يُعتبروا معطلين لحماية المناخ وأعداء له.

8 - قالت وزيرة البيئة الألمانية في المؤتمر الصحفي الخاص بتحالف الطموح العالي يوم 2015/12/9 في باريس:

«I will support the goals of this coalition in the nights and days to come. What unites us is our fight for an ambitious climate agreement with a strong long-term goal and strong reference to 1.5. This agreement must lead us towards five-yearly political moments to raise ambition»

9 - قال نائب وزير البيئة والتنمية المستدامة الكولومبي بابلو فييرا سامبر: «This is not a negotiating group, it is rather about joining the voices of all of those who are committed to joining an ambitious agreement and a safe climate future, big and small, rich and poor»

10 - كان لقرار مجموعة السبع الخاص بخفض الكربون في حزيران/يونيو 2015 تأثير إيجابي على اتفاقية باريس.



شروط التحالفات الناجحة

مرهفة فيما يخص التباينات الثقافية وإجراءات تعزيز الثقة. ويبرهن تحالف الطموح العالي على قدرتها على النجاح.

حدود ومخاطر تشكيل التحالفات

هناك حدود لقدرة التحالفات على الفعل، وبخاصة في عمليات التفاوض متعددة الأطراف التي تتطلب الإجماع في النهاية. ويتعلق تحديد موضع هذه الحدود إلى حد كبير بالسياق وبالحالة، بحيث يتعذر في نهاية المطاف صياغة قواعد عامة، ما يعني أيضاً أن التحالفات باعتبارها تتميم للمجموعات الرسمية للدول تهدف لتحسين فرض المصالح، وبالتالي ينبغي تكوينها باستمرار من جديد وفي تشكيلات متغيرة.

إن حصرية التحالف تجعله جذاباً وقادراً على فرض أهدافه من جهة، لكنه قد يستثير حفاظ لدى الدول غير الأعضاء ويعمق في أسوأ الأحوال حدود النزاع بدلا من التغلب عليها من جهة أخرى. ناهيك عن السير على الحبل المشدود لإدارة جيدة للتوقعات في الداخل، أي إطلاق توقعات عالية لكن ليست مفرطة، وبهذا يتم إحداث تعبئة قصوى من جهة، ولكن يجري من ناحية أخرى تجنب خيبة الأمل التي من شأنها أن تضعف التحالف من الداخل؛ كما لا بد من الحفاظ على التوازن بين الحرّم والانفتاح في التواصل مع الخارج بحيث تنشأ صورة إيجابية: ذات مصداقية وحازمة، غير أنها ليست عنيدة بل مرنة، لكن ليست اعتباطية. تبقى التحالفات في نهاية المطاف أداة في سياسات المناخ تكمل العمليات متعددة الأطراف المعمول بها، لكنها لا تحل محلها.

التحالفات الجديدة كدافع للطموحات في مرحلة ما بعد باريس

بعد الإبرام الناجح لاتفاقية باريس تغيرت أولويات سياسة المناخ، وبالتالي تغيرت المتطلبات بالنسبة للتحالفات أيضاً، فبعد أن تمحورت الأمور حول التفاوضات من أجل الاتفاقية، صار المطلوب الآن قبل كل شيء سريان مفعولها في ظل بنى قوية تدعم الالتزام بها من جهة، وتطبيق طموحات الاتفاقية من قبل الدول من جهة أخرى. هذه الأولويات تشكل مرحلة جديدة في سياسة المناخ الدولية، هي مرحلة ما بعد باريس.

ما هو دور التحالفات في ذلك؟ هل التحالفات التي ساهمت في نجاح باريس مؤهلة لمنح زخم للمفاوضات بعد باريس أيضاً؟ أم أن هناك حاجة الآن لائتلافات جديدة؟ في جميع الأحوال يبدو أن المطلوب هو استراتيجية مزدوجة داخل وخارج عملية اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي مع متطلبات مختلفة، ففي إطار العملية، أي عند إعداد الاتفاقية، يجب أن ينصب التركيز على التطبيق الطموح للإطار الذي وُضع في باريس من الناحية التقنية والعملية، وعلى الشفافية والمحاسبة والالتزام، علماً أن مفعول الاتفاقية سوف يتجلى قبل كل شيء في ما وراء المفاوضات الدولية، أي في التطبيق السياسي على المستوى الوطني وعبر توجيه الاستثمارات وتحويل اقتصاد كل بلد.

تختلف التحالفات في درجة تنظيمها الرسمي. وكلما زاد الطابع الرسمي للحلف كان أكثر ثباتاً. إلا أن النجاح الكبير لحلف دوربان وكذلك لتحالف الطموح العالي يشير إلى أن الأحلاف المكوّنة بناء على مصلحة آنية بشكل قصير الأمد والمرجلة لغرض معين يمكنها أن تكون ناجحة مثل الأحلاف ذات الطابع الرسمي، وبالنسبة لشروط النجاح يمكن التمييز بين عوامل مادية وأخرى غير مادية.

عوامل مادية:

- أهداف مشتركة تتماشى مع المصالح الأساسية للأعضاء؛
- إقناع الشركاء بأن مشاركتهم في التحالف تمكنهم من تحقيق أهدافهم في على نحو أفضل؛
- الأهمية السياسية (عدد كاف من الأعضاء و/أو الأعضاء الوزنون سياسياً)؛
- تعزيز التوافق الداخلي: المشاركة وتبادل الثقة والمصداقية؛
- تنسيق جيد و تمثيل متوازن؛
- ما يكفي من الموارد والخبرات، وتقسيم حكيم للعمل واستراتيجية فعّالة؛
- الصورة العامة: نشاطات ورسائل ذات صدى سياسي وإعلامي قوي؛
- توازن جيد بين اتحاد الرأي (المنحصر في حدود التحالف) والانفتاح على أطراف أخرى؛
- توجيه العمل ارتباطاً بتحقيق الأهداف: مرونة وقدرة على التغيير.

عوامل غير مادية:

- الاستقامة: شفافية ومساءلة،
- علاقات شخصية جيدة بين الشخصيات الرئيسية،
- تفهم عال لدى الشركاء لأوضاع بعضهم البعض،
- التوافق مع السياق الموضوعي وتقويم استباقي للجانب الآخر،
- صورة إيجابية كمحرك لتقديم سياسة المناخ (تمكين، لا إعاقَة).

لا بد من التمييز بين أحلاف «بين الأنداد» وأحلاف «بين شركاء مختلفين»، ينتمي كل من منتدي مخاطر المناخ CVF وإلى حد ما مجموعة البلدان النامية المتقدمة في الرأي LMDC إلى المجموعة الأولى، أما حلف دوربان وتحالف الطموح العالي فيندرجان تحت التصنيف الثاني. ينزع خبراء البلدان النامية الذين تم استفتاءهم إلى تفضيل الأحلاف بين الأنداد لأنهم يجدون أن هذه الأحلاف تتمتع بقدر أكبر من التفاهم المتبادل والثقة وتعاون النذ للند وأن من شأنها تسهيل التعاون، أما خبراء الدول الصناعية فيفضلون التصنيف الثاني بسبب فعاليتها العالية وربما أيضاً لأن إقامة علاقات تعاون بين أطراف معنية مختلفة (على سبيل المثال المنظمات غير الحكومية والشركات) لتحقيق أهداف مشتركة معهود أكثر في الدول الصناعية، ولذلك يوجد في هذا الجانب خبرة أكثر تتيح رؤية الصورة الأعم؛ ومثل هذه التحالفات تتطلب دولياً حساسية



مساهمة التحالفات في تسريع سريان مفعول اتفاقية باريس والالتزام بها

نظراً للأعوام القادمة لغاية 2020 هناك متطلبان أساسيان في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي يمكن للتحالفات الطموحة أن تساعد في إنجازهما.

حيث ينبغي من ناحية أن تنضم الدول للاتفاقية سريعاً، إذ أنها لا يمكن أن تدخل سريان المفعول إلا بعد انضمام 55 بالمتة على الأقل من الدول التي تسبب مجتمعة 55 بالمتة على الأقل من الانبعاثات الحرارية عالمياً.

يضغط منتدى مخاطر المناخ على أعضائه من أجل انضمامهم سريعاً لتفادي موقف مشابه لما حصل مع بروتوكول كيوتو، حيث مضت أكثر من سبع سنوات قبل سريان مفعول الاتفاقية. وكانت كل من بالاو وفيجي وجزر مارشال باعتبارها أعضاء منتدى مخاطر المناخ هي أولى الدول على الإطلاق التي صادقت على اتفاقية باريس. وبما أن كندا والولايات المتحدة، وهما من كبار المتسببين في الانبعاثات في صفوف تحالف الطموح العالي، تسعى لانضمام قريب، من المتوقع أن تتبعهما أيضاً دول ليست أعضاء في مثل تلك الائتلافات، وذلك لتفادي نشوء انطباع بأن طموحها أقل. إلا أن استراتيجية «الدفع والسحب» هذه لن تنجح من تلقاء نفسها، فقد نصحت شبكة العالم الثالث المرتبطة بشكل وثيق بـ «مركز الجنوب» الدول النامية بعدم المصادقة على اتفاقية باريس مؤقتاً، بحجة الاحتفاظ بوسيلة ضغط هامة تجاه الدول الصناعية، علماً أن هذه الحجة مشكوك فيها.¹¹

ولكن لدى بعض دول أعضاء تحالف الطموح العالي أيضاً ما يمنعها من الانضمام سريعاً، حيث لا يمكن للاتحاد الأوروبي مثلاً أن يصادق على الاتفاقية قبل عام 2017 بسبب عمليات الإجراء المعقدة والطويلة.

من ناحية أخرى سيصبح التشكيل التقني والإجرائي الملموس للاتفاقية إضافة إلى التعامل مع النتائج المتوقعة في عام 2018 محك الائتلاف وقوة نفوذ الائتلافات، علماً أن النتائج ستطال ما يلي:

- التقرير الاستثنائي للجنة الدولية للتغيرات المناخية IPCC حول زيادة الحرارة القصوى بمقدار 1,5 درجة مئوية
- أول مسح عالمي يأخذ المفعول المتوقع لخطط حماية المناخ الوطنية (NDC) بعين الاعتبار
- اقتراحات إجرائية لحساب تمويل المناخ العمومي
- اقتراحات بخصوص قواعد الشفافية

ستصدر هذه المواضيع جدول أعمال مؤتمرات المناخ حتى عام 2020. وسيوضح من ذلك ومن نسبة نجاح الوصول إلى ذروة انبعاثية عالمية قبل عام 2020 بواسطة إجراءات عاجلة للحد من الانبعاثات - وهو شرط شبه ضروري من أجل الحد من زيادة الحرارة بمقدار 1.5 درجة - ما هو مدى الطموح الذي تطبق به الدول اتفاقية باريس والتي بدورها توفر إمكانيات للتأويل في نقاط كثيرة.

فهل الائتلافات الحالية مهيأة لذلك؟

نشأ تحالف الطموح العالي ومنتدى مخاطر المناخ كتحاليتين يركزان على التفاوض، لا التطبيق، مما يدل على أنهما سوف يعملان في المستقبل أيضاً من أجل تأويل وتشكيل طموحين للاتفاقية.

أسس منتدى مخاطر المناخ ليكون مستداماً، إلا أن هناك شكوكاً حول القوة العملية لأمانته العامة وقوة قيادته بعد أن انتقلت رئاسته من الفيليبين إلى أثيوبيا في منتصف عام 2016، وحول الاستعداد الفعلي لعدد كبير من أعضائه لدعمه/ فبما أنه ليس لمنتدى مخاطر المناخ دول ذات نفوذ سياسي كبير، لا بد من تكاتف معظم أعضائه من أجل التأثير السياسي. وقد اتضحت أهمية قوة القيادة لمنتدى مخاطر المناخ خلال مساره المتقلب، فبينما كان الملتقى ظاهراً بدرجة معقولة تحت رئاسة المالديف وكيريباتي وبنغلادش بين عامي 2009 و2013، وإن لم يكن ناشطاً في المفاوضات، فقد اضمحل نفوذ الملتقى في البداية عندما ترأسه كوستا ريكا في 2013 و2014. فقط أثناء رئاسة الفيليبين طور الملتقى استراتيجية تفاوضية، حيث ركز على بعض القضايا المحورية (الحد من زيادة الحرارة بـ 1.5 درجة مئوية، وآلية للطموح، والتمويل، والأضرار والخسائر المبرهونة بالمناخ)، ونجح بذلك في باريس.

لم يُعرف بعد إلى أي مدى سينجح انتقال الرئاسة إلى أثيوبيا وتعاون الأخيرة مع الأمانة العامة التي مازال مقرها حتى الآن في الفيليبين. ومن المهم جداً أن تتم تقوية الأمانة العامة وتأمينها مالياً لمدة طويلة، ليس فقط بالنظر إلى دور منتدى مخاطر المناخ في تشكيل اتفاقية باريس، بل أيضاً نظراً لإدماج أفضل للأعضاء. وقد ينجح ذلك تحت الرئاسة الإثيوبية بشكل أكبر، خاصة بالنسبة للأعضاء الأفارقة الذين يبلغ عددهم حالياً سبعة عشر.

باعتباره لسان حال البلدان الأكثر حساسية لتغير المناخ يملك منتدى مخاطر المناخ شرعية أخلاقية عالية، فالدول الأعضاء مثل فيجي وفانواتو والفيليبين كانت الأكثر تضرراً بسبب الأعاصير في السنوات الماضية، كما تعرضت الدول الأعضاء في أمريكا الوسطى لخسائر زراعية كبيرة بسبب غياب الأمطار في نفس الفترة، بينما تعاني أثيوبيا حالياً من جفاف حاد. على هذا الأساس بإمكان منتدى مخاطر المناخ أن يستثمر تعرضه للمخاطر المناخية في المؤتمرات الدولية (مثل القمة الإنسانية العالمية) كرأس مال سياسي من أجل الاستفادة من اللحظة الصحيحة على أعلى مستوى سياسي بهدف العمل على تطبيق طموح وتضامني للاتفاقية وحوار مرن ومستدام.



رفع مستوى التعاون على صعيد الدول بخصوص تطبيق قرارات باريس (انظر في الأسفل). فمن الممكن مثلاً تقسيم العمل في إطار المفاوضات: فبينما يركز حوار قرطاجنة ذو التوجه التقني على قواعد الشفافية والمحاسبة، قد يحضر الاتحاد الأوروبي ومنتدى مخاطر المناخ مبادرة مشتركة لـ V20/G20 لتمويل حماية المناخ. ولن يؤدي ذلك فقط إلى الحفاظ على جسور باريس، بل إلى إمكانية بناء جسور جديدة للتعاون بين الدول الصاعدة الكبيرة في مجموعة G20، دون أن تنضم بالضرورة إلى ائتلاف الطموح العالي. ومن المهم استراتيجياً فهم أنه لا يمكن تطبيق اتفاقية باريس بشكل ناجح إلا بالتعاون مع الدول الصاعدة، وليس ضدها. ولا تمنع استراتيجية الإدماج هذه أن يكون هناك ضرورة في المستقبل أيضاً لتشكيل تحالفات طموحة ورائدة، عندما تُتخذ قرارات هامة في العملية التفاوضية ويكون هناك حاجة لاستثمار رأسمال سياسي وإحداث زخم. ومن المتوقع أن ذلك سيكون مطلوباً في عامي 2018 و2020، كما أسلفنا.

الدور الممكن للتحالفات في التطبيق الوطني لاتفاقية باريس

سوف يُحسم نجاح باريس في النهاية على الصعيد الوطني وفي الأسواق المالية وفي الاقتصاد، فهنا فقط ستطبق حماية المناخ والتكيف المناخي وإعادة تحويل الاستثمارات من البنى التحتية والمنتجات الكربونية إلى التقليل من الاعتماد على الكربون.

هذا يتطلب في سياسة المناخ أولاً نقل التركيز من صعيد المفاوضات الدولية إلى صعيد التطبيق الوطني أو الدعم الدولي له، وثانياً فإن الأولوية بخصوص تطبيق اتفاقية باريس لم تعد لسياسة المناخ والسياسة الخارجية، كما كانت أثناء المفاوضات، بل للسياسة المالية والاقتصادية والبنية التحتية. وهذا لا يجبر فقط الجماعات المناخية والوزارات التي كانت رائدة إلى الآن على إعادة التفكير بتوجهاتها، بل يعني أيضاً أن التحالفات بحاجة إلى فاعلين جدد لكي تنجح في ذلك.

ما المطلوب؟

أولاً: من أجل دعم الدول النامية والصاعدة في تنفيذ خططها الوطنية وإعداد الاستراتيجيات الطويلة المدى (حتى عام 2050) لخفض الكربون واستراتيجيات المرونة، بما في ذلك بناء القدرات الاجتماعية والتكنولوجية والمالية والمعرفية والقانونية لا بد من قيام شراكات تحويلية، ومن المفترض أن تكون تلك التحالفات حاضرة عند انعقاد مؤتمر المناخ في مراكش كموعداً أقصى.

ثانياً: بالنسبة للبلدان ومجموعات البلدان كالاتحاد الأوروبي التي تتخلف عن مستوى الطموح الذي يتناسب مع مسؤوليتها أو مطالبتها لنفسها لا بد من الضغط العلني والسياسي من قبل البلدان الشريكة. وفي هذا السياق كانت الرسالة التي وجهها منتدى مخاطر المناخ بطريقة دبلوماسية وبموضوعة واضحة إلى الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2015 مهمة، حيث طلب الملتقى من الاتحاد أن يفحص قابلية توفيق أهدافه المناخية مع اتفاقية باريس.

من الخصائص المثيرة وجود ما يسمى بـ V20، وهو مجموعة من 20 وزير مالية من بين دول منتدى مخاطر المناخ¹². ويمكن للتحالف الاستفادة من هذه المجموعة بشكل إضافي، فننوذ وزراء المالية في السياسة الدولية أكبر منه لدى وزراء البيئة والمناخ، ويمكن الاستفادة من ذلك لتعميم اتفاقية باريس بمعنى التحويل الواسع النطاق للاقتصاد العالمي والاستثمارات الدولية. هذه خطوة لا بد منها للإيفاء بوعود باريس، ويمكن العودة إليها لإطلاق حوار مجموعة V20 مع الدول العشرين الكبرى تحت رئاسة ألمانيا.

إن تشكيل قواعد الشفافية وواجبات المحاسبة المستقبلية، خاصة في مجالي خفض الانبعاثات وتمويل المناخ يعد من المجالات المتطلبة جداً من الناحية التقنية والهامة جداً بالنسبة لفعالية الاتفاقية، والتي يجب إعداد المعايير والمهل والإجراءات اللازمة لها حتى عام 2020. ويبدو أن منتدى مخاطر المناخ ليس مؤهلاً بشكل كبير كدافع طموح في ذلك، من ناحية لأن التحالف ليس عريضاً بما يكفي نظراً لغياب كبار مسببي الانبعاثات وكبار المانحين فيه، الأمر الذي يعيق سبر الحلول الوسطية، ومن ناحية أخرى لنقص الخبرة العميقة لديه.

ما زال الدور المستقبلي لتحالف الطموح العالي مجهولاً. فقد كان عمله مركزاً على مؤتمر باريس على غرار تحالف دوربان في عام 2011، وشكل عمله السياسي والإعلامي كله بالنظر إلى باريس. أما بالنسبة للمستقبل فلا يملك الائتلاف بنية مؤسسية وبرنامجا وأمانة عامة وخط تواصل موحد. إنه تحالف تشكل في معظمه خلف الكواليس ويقوم بالتالي على العلاقات الشخصية إلى حد بعيد، وهي التي تمنحه التماسك رغم غياب الهيكلية. صحيح أن شخصية الائتلاف المحورية، توني دي بروم، قد عُيِّن سفيراً مناخياً لبلاده بعد إقالته كوزير خارجية ونائب برلمان، وسيقود الائتلاف وفقاً لتصريح صحفي من شهر مارس 2016. لكن لم يُعرف بعد إلى أي مدى سيستطيع أن يعود إلى دوره السابق في منصبه الجديد.

والأمر مرهون أيضاً بشكل كبير بمسألة ما إذا كانت الدول القوية في الائتلاف، أي ألمانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ترى في استمرار التحالف وسيلة استراتيجية مناسبة لمواجهة تحديات الدورات القادمة لمفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي UNFCCC. لذا يعتبر مطلعون أن من معايير استمرار التحالف وجود كفاءات قيادية وحد أدنى من هيكلية الحوكمة ووضوح الأهداف واستراتيجية منسقة؛ ومن غير المعروف إلى الآن إن كان الائتلاف مستعداً لأن يقوم بخطوات الترسيم المتعلقة بذلك.

هل ستجرف قاعدة الثقة بين الشمال والجنوب التي كان من شأنها أن تُبرم اتفاقية باريس والتي تعتبر شرطاً أساسياً لتنفيذها، إذا فرط التحالف؟ وهل ستنزلق المفاوضات من جديد نحو التفكير القديم وفقاً للكتلتين السابقتين، أي الدول الـ 77 والصين مقابل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟ لن يحدث ذلك بالضرورة إذا استمر التعاون الشامل للكتل بين البلدان الطموحة في صيغ أخرى، وإذا تم

12. تسعى مجموعة V20 لأن تشكل وزناً مضاداً وأن تكون شريك G 20 الأول، مما يُكسبها الكثير من الاهتمام، كما ظهر في مؤتمر البنك العالمي في نيسان/أبريل 2016. ويدرس وزراء مالية بقية أعضاء منتدى مخاطر المناخ الآن أيضاً إمكانية الانضمام لمجموعة V20.



والشركات الكبرى أن تتحرك في إطار عملية التحول. وللتأثير عليها المطلوب في المستقبل نشوء تحالفات تشمل مختلف المشاركين من أوساط الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة.

في مجال الطاقة لكونه أهم المفاتيح السياسية لخفض الكربون قطعت هذه العملية أشواطاً بعيدة وتسارعت مجدداً في باريس («مهمة الإبداع»، تحالف الطاقة من أجل الاختراق، التحالف الشمسي العالمي، المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة). وسوف تتبع ذلك قطاعات سياسية أخرى، على رأسها قطاعات المال وشركات التأمين، والبنية التحتية والنقل، والتخطيط العمراني، والزراعة، والخدمات، والصناعة.

إن إدراك أهمية الشراكات المتعددة الأطراف للتحول نحو الاستدامة ليس جديداً البتة. فمنطلق أجندة 21 للقمة العالمية في ريو عام 1992 والترويج للشراكات المتعددة الأطراف للتنمية في قمة جوهانسبورغ عام 2002 يشهدان بذلك. إلا أن التحليلات تشير أيضاً إلى أن مدى نجاح هذه التحالفات كان متفاوتاً، فقد كانت هشة في جزء كبير منها وأضعف من أن تخترق الحصار السياسي في أحيان كثيرة¹³. إذن لا بد من تعلم هذه الدروس.

مثال على تحالف سياسي مناخي متعدد الأطراف من النوع الجديد هو التحالف من أجل الطموح العالي الذي طالب مؤسسات الاتحاد الأوروبي ورؤساء دوله في آذار/مارس 2016 برفع طموحهم المناخي ليتناسب مع متطلبات اتفاقية باريس¹⁴. ينتمي إلى هذا التحالف الذي ظهر آنذاك لأول مرة نحو 60 شركة واتحاداً اقتصادياً ومؤسسة إمداد وبلدية ومعهداً وجمعية بيئية وتنموية وشبكة كنسية واتحاداً نقابياً ومعهد دراسات¹⁵.

ثالثاً: لإحداث الوعي بالمسؤولية والتكاتف والتعاون بين كبار مسبيبي الانبعاثات ولصد الطفيليين لا يمكن الاستغناء عن مجموعات مثل G7 وG20، وذلك لإثارة المواضيع أولاً وترسيخها لاحقاً والاتفاق على التعاون أخيراً. ويمكن للتحالفات مثل منتدى مخاطر المناخ أن تشكل ضغطاً بهذا المعنى على G7 أو G20 من الخارج، كما يمكن لأعضاء تحالف الطموح العالي في إطار استراتيجية داخلية وخارجية منسقة أن يؤثر على أجندة G7 وG20.

رابعاً: من أجل نقل تطبيق اتفاقية باريس من حيز سياسة المناخ الضيق ودمجها في أجندة إمامية أوسع يمكن الاسترشاد بأهداف التنمية المستدامة. لكن هذا لن يحدث من تلقاء نفسه أيضاً، ولن ينجح إلا إذا تحالف الفاعلون من مجالي التنمية والمناخ وعملوا سوية على تطبيق أجندة 2030 مع مراعاة جدية اتفاقية باريس. ويتضمن ذلك تقوية منطلق يجعل الخطط والاستراتيجيات الوطنية الطويلة المدى الخاصة بالتنمية غير المعتمدة على الكربون جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التنموي الوطني، بما في ذلك سياسة اقتصادية وإقليمية ومالية مترابطة.

خلاصة واستشراف: هل المستقبل للتحالفات المتعددة المشاركين؟

من أجل إحداث عمليات تغيير مؤثرة في الاقتصاد بما في ذلك من آثار اجتماعية وسياسية عميقة، لا بد من مشاركة قوى مؤثرة من خارج سياسة المناخ. ولأجل تشكيل هذه العملية بشكل مبدع وطموح، لا بد من قيام تحالفات طموحة جديدة متعددة الأطراف موقعها خارج عملية UNFCCC ولا تركز فقط على المفاوضات. ولا يمكن الاستغناء في ذلك عن الفاعلين من الاقتصاد والقطاع المالي والمدن والبلديات والأقاليم والعلوم والنقابات والكنائس والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية.

حتى وإن كان التحول لا يمكن أن يدار بشكل مركزي، إلا أنه يتطلب الدعم:

- التحالفات الطموحة التي تشارك فيها عدة جهات تحتاج، خاصة في البلدان النامية، دعماً بالخبراء والأموال.
- يجب إنجاز ملتقيات للتبادل لتشجيع التشبيك وتعميم الخبرات المكتسبة.
- يجب استخدام المباحثات بين الحكومات وغيرها من القنوات لمجابهة النزعة الخطرة التي توجد في بلدان كثيرة والتي تحد من حرية المجتمع المدني والحريات العامة. فالتحول الذي تتطلبه اتفاقية باريس بالضرورة لا يمكن فرضه بالقوة، بل يحتاج إلى تجديد وإلى فاعلين قادرين على دفع التحول إلى الأمام دون خوف.

بذلك ستختلف أوساط الفاعلين الذين يجب على التحالفات أن تحفزهم. وعلى التحالفات أن تتكيف مع ذلك أو أن تؤسس نفسها من جديد. إلى جانب عملية G20 وG7 على المصارف التنموية المتعددة الأطراف والأسواق المالية والمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات والحكومات الوطنية و الاتحاد الأوروبي ومجموعات المصالح الكبرى

International Civil Society Center (2014): Multi-Stakeholder Partnerships. 13 Building Blocks for Success.

<http://www.env-health.org/resources/letters/article/statement-from-the-coalition-for> 14

Acciona Agua en Portugal, ACT Alliance EU, Anglian Water, Bond Beter 15 Leefmilieu Vlaanderen, British Energy Efficiency Federation, BT, Carbon Market Watch, CARE International, CDP, Centre for Transport and Energy (CDE) – Czech Republic, Change Partnership, Climate Action Network (CAN), Climate Alliance of European Cities with Indigenous Rainforest Peoples, Dong Energy, Doosan Babcock, DSM, Entidad Nacional de Auditores y Certificadores, E.ON SE, EuroACE, Euroheat & Power, European Alliance to Save Energy (EU-ASE), European Copper Institute, European Council for an Energy Efficient Economy (ECEE), European Environmental Bureau (EEB), European Geothermal Energy Council (EGEC), European Industrial Insulation Foundation (EIF), European Insulation Manufacturers Association, European Solar Thermal Industry Federation (ESTIF), European Trade Union Confederation (ETUC), E3G, Ferrovial, GEN Europe, Gorenje Surovina d.o.o., Greenpeace, Health and Environment Alliance (HEAL), Health Care Without Harm Europe, Heathrow, Iberdrola, IEA, DSM, Task 24, Inter-Environnement Wallonie (IEW), Interface International, International Union for Conservation of Nature (IUCN), Kingfisher, Klima-Allianz Deutschland, Koalicja Klimatyczna Poland, Legambiente Italy, Milieudefensie Nederland, Mouvement Ecologique Luxembourg, National Energy Conservation Agency (NAPE) Poland, Naturefriends International (NFI), Philips, Plan B za Slovenijo, Quercus Portugal, Réseau Action Climat-France (RAC-F), Rockwool, Sandbag, SEO BirdLife Spain, Skanska, Sky.



دور المجتمع المدني في التحالفات المتعددة الأطراف

للمجتمع المدني دور في كل أنحاء العالم لا يستغنى عنه في إطار التحالفات المتعددة الأطراف، فالمنظمات غير الحكومية والنقابات والكنايس والحركات الاجتماعية والمؤسسات العلمية تعتبر عوامل تغيير وأدوات مراقبة وأدوات وصل مع مختلف المجموعات الاجتماعية، كما أنها تعمل كممثل مصالح المهمشين اجتماعياً وأصحاب القضايا التي لا تمثيل سياسي لهم. لا ينبغي أن ننسى أن الكنايس والنقابات والاتحادات الاجتماعية بالذات تتردد في أحيان كثيرة في الانحياز للتحويل والطموح في سياسة المناخ، خوفاً من أن يسبب ذلك بعض المصاعب الاجتماعية والتحديات لجزء من جمهورها، علماً أن هذه المخاوف محقة أحياناً. أما المهمة الخاصة لهؤلاء الفاعلين فهي تقبل هذه التحديات وتشكيل المستقبل بالتركيز على الفرص، وليس في الدفاع عن الماضي.

توصيات سياسية

أثبتت التحالفات في سياسة المناخ جدارتها كونها دافعاً هاماً للطموحات المناخية، ولا يزال هناك حاجة إليها في المرحلة القادمة، أي مرحلة التشكيل الفني والتطبيق العملي لاتفاقية باريس. لكن بالنسبة للنجاح سيكون الحاسم الآن أكثر من السابق توفر ائتلافات فاعلة تتعدى مجال سياسة المناخ الضيق، بحسب المهمة وصعيد النشاط. فالعمليات التحويلية الطموحة لا تتطلب تحالفاً واحداً فقط، بل العديد من التحالفات المتكاملة:

سيكون هناك حاجة لائتلاف طموح عريض بتشكيله التقليدي أو ما يشبه ذلك، عندما يتم توجيه سياسة المناخ دولياً ويجب استثمار رأسمال سياسي كبير. وسوف يكون ذلك هو الحال في عامي 2018 و2020.

من أجل أن يتم تشكيل اتفاقية باريس فنياً بشكل طموح قد يكون حوار قرطاجنة منتدياً هاماً للحوار. ومن الجدير أن تتم توسعة قاعدة أعضائه إذا تم الحفاظ على مصداقيته والاستعداد على الحوار على أساس الندية.

يستطيع منتدي مخاطر المناخ وامتداده V20 أن يمارس الضغط الأخلاقي والسياسي، بصفته لسان حال الدول المعرضة للمخاطر، على مسببي الانبعاثات الكبار في المستقبل أيضاً وأن يتصرف ويتفاوض بشكل طموح. كما يمكن لـ V20 كمجموعة وزراء المالية أن تتصرف استراتيجياً لنقل جدول التحويل إلى مجالات خارج سياسة المناخ أيضاً. وقد تشكل صيغة حوارية بين G20 وV20.

سوف يُحسم نجاح اتفاقية باريس على المدى البعيد عند تطبيقها، الأمر الذي يتطلب فاعلين وأوساطاً سياسية خارج سياسة المناخ الأصلية. ومن شأن التحالفات المتعددة الأطراف من مختلف الأصول أن تساهم في دفع هذه العملية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وباعتبارها رائدة التحويل عليها أن تكون طليعة مبدعة وأن تواجه مقاومة المتضررين بالتحويل عبر أداء مقنع وأن تحشد الدعم الاجتماعي والسياسي المطلوب عن طريق قيادة ذات مصداقية.



عن المؤلف:

توماس هيرش، مدير شبكة الاستشارة للمناخ والتنمية.

تم من أجل هذه الدراسة إجراء مقابلات مع 12 خبيراً وخيرة من فرنسا والصين وألمانيا والهند وكينيا ولبنان وملاوي في آذار/مارس 2016 عملاً بقاعدة «تشاتام هاوس»، وكان نصف المشاركين من أعضاء الوفود التفاوضية وغيرهم من الخبراء.

بيانات النشر والطباعة:

مؤسسة فريدريش إيبيرت | قسم السياسة العالمية والتنمية

المسؤولة: مانويلا ماتيس

Tel.: +49-30-269-35-7408 | Fax: +49-30-269-35-9246

<http://www.fes.de/GPol>

للاتصال وطلب النسخ:

Christiane.Heun@fes.de

الترجمة: يوسف حجازي / غونتر أورت

لا يجوز استخدام المواد التي تصدرها مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) إلا بعد أخذ موافقة خطية من المؤسسة.

السياسة العالمية والتنمية

قسم السياسة العالمية والتنمية لمؤسسة فريدريش إيبيرت يدعم الحوار بين الشمال والجنوب وينقل النقاشات حول قضايا دولية إلى الرأي العام والأوساط السياسية في ألمانيا وفي أوروبا. إنه يوفر منتدى للجدل والتشاور بهدف التوعية حول العلاقات العالمية المتبادلة ورسم سيناريوهات وصياغة توصيات للعمل السياسي. تصدر هذه الدراسة في إطار خط العمل «سياسة المناخ والطاقة الدولية»، المسؤولة عنه: مانويلا ماتيس manuela.matthess@fes.de

الآراء المعبر عنها في هذه الدراسة لا تتطابق بالضرورة مع آراء مؤسسة فريدريش إيبيرت.



ISBN
978-3-95861-627-1